الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.326
20 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السادسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٢٦

المعقودة بالمقر، بنيويورك،
يوم الجمعة، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الثالث للدانمرك

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وتضمينها في مذكرة وكذلك إدراجها في نسخة من المحضر. وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في ملزمة تصويب واحدة، بعد انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الثالث للدانمرك (تابع) (CEDAW/C/DEN/3)

١ - بناء على دعوة موجهة من الرئيسة، أخذت السيدة غالامبا (الدانمرك) مكانها إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة كارترايت: قالت إن تقرير الدانمرك الدوري الثالث مفيد جدا، إذ أنه يعالج بطريقة متدرجة امتثال الدانمرك للاتفاقية، كما أنه ليس مثقلا بالبيانات التاريخية.

٣ - وقالت إن ممثلة الدانمرك قد أوضحت بشأن الأسئلة من ١٥ إلى ٢٥ من تقرير الفريق العامل لما قبل الدورة (CEDAW/C/1997/CRP.1/Add.2) أن هناك تراجعا في عدد حالات الاغتصاب. وقالت إنها ترغب في معرفة ما إذا كان ذلك تراجعا في عدد الحالات الفعلية أم تراجعا في عدد الحالات المبلغ عنها. وإذا كان الأمر كذلك، تكون ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات عن التغيرات في المواقف تجاه المرأة، وكيف ساهم نظام القضاء في تلك التغيرات عن طريق معالجته لدعاوى الاغتصاب. وتساءلت إن كان هناك تراجع فعلي في حالات السفاح بالمحارم أم أن هناك، في تلك الناحية أيضا، تراجع في عدد الحالات المبلغ عنها فحسب. وأضافت قائلة إن السفاح بالمحارم ظاهرة خفية في كثير من البلدان، وإذا كانت مشكلته تناقش علنا في الدانمرك وتحاكم جرائمه، بما يؤدي ذلك إلى تقليل حالات السفاح بالمحارم، فإن ذلك يعتبر أمرا هاما تذهب تداعياته إلى ما وراء الصحة والسلامة البدنية للضحايا لتشمل تقليل التكاليف وتقليل عبء العمل عن كواهل الشرطة والمحاكم.

٤ - وذكرت أن ممثلة الدانمرك، في ردها على السؤال ٦٦، قالت إن عبء الإثبات في جرائم المضايقة الجنسية ليس شاقا على المدعي. فإذا كان الأمر كذلك فإنه سيسهل على النساء تقديم الشكاوى. وأضافت أنه لا غنى عن مزيد من المعلومات في ذلك الصدد.

٥ - السيدة شوب - شيلنج: قالت إن تقرير الدانمرك يبين أن هناك جهودا واعية مركّزة تُبذل لتحقيق المساواة الفعلية للمرأة.

٦ - وذكرت أن هناك كثيرا من الإجراءات المؤقتة الخاصة التي تم اتخاذها في الدانمرك ولكنها لم ترد تحت المادة ٤-١. وسيكون من المفيد تقديم قائمة بالقوانين والسياسات ذات الصلة والبرامج التي هي قيد الاعتبار في مختلف المجالات. وأضافت أن المادة ٤-١ من أقل مواد الاتفاقية نصيبا من الفهم.

٧ - وقالت إن مستشاري المساواة ولجانها يمثلون تدبيرا خاصا مؤقتا من شأنه أن يكون مفيدا في زيادة عدد النساء العاملات في القطاع العام، شريطة أن يُمنحن السلطات اللازمة. وتساءلت إن كانت خطط

العمل التي وضعتها لجان المساواة تشمل أرقاما مستهدفة وجداول زمنية لإنجازها، وإذا كانت التدابير المؤقتة الخاصة، بما فيها الأرقام المستهدفة تُستعمل لمناهضة البطالة بين النساء. وأردفت قائلة إن القرن القادم ربما يشهد اضمحلالا في القطاع العام ولذلك لا بد من بذل الجهود لزيادة عدد النساء العاملات في القطاع الخاص.

٨ - السيدة غونزاليز - مارتينيز: قالت إن كثيرا من النساء في البلدان النامية سيشعرن بالغيرة مما تحقق لنساء الدانمرك من المشاركة الكاملة في التنمية الوطنية. وقالت أيضا إن ردود ممثلات الدانمرك أوضحت أن التقدم يمضي قدما كما أوضحت وجود الإرادة السياسية للاستمرار فيه ولا سيما في مجال مشاركة المرأة في صنع القرار كما هو واضح من الإجابة على السؤال ٤٠.

٩ - وسألت إن كانت مشكلة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والشباب مثارة في الدانمرك. وذكرت أن مندوبة الدانمرك قالت في ردها على السؤال ٢٨، إنه لا توجد إحصاءات عن البغاء، وقالت في ردها على السؤال ٣١، إنه لا توجد أحكام جنائية محددة بشأن الاتجار بالنساء؛ وفي ردها على السؤال ٣٢، قالت إن وسائط الإعلام الدانمركية أوردت أخبارا عن السياحة بدافع الجنس. وعلّقت المتكلمة قائلة إن على حكومة الدانمرك أن تتبع نهجا شاملا نحو المشكلة على المستوى التشريعي والإداري، وأن تسعى للتوعية بها. وأخيرا، سألت إن كانت في الدانمرك دعاية لمراكز لتجارة الجنس في أنحاء أخرى من العالم منظمة في المقام الأول من أجل أناس قادمين من أوروبا.

١٠ - السيدة تلاوي: قالت إن التقرير يستحق الإشادة لتضمنه ملاحظات من المنظمات غير الحكومية، وهذا يفصح عن مستوى عال من التعاون والشفافية. وسألت إن كان ذلك التعاون يشمل تنفيذ خطة العمل الوطنية وما إذا كانت للمنظمات غير الحكومية أية مسؤوليات محددة في ذلك الصدد.

١١ - وسألت أيضا عن الإجراءات المتخذة للتغلب على المواقف المعتادة للذكور التي كشف عنها عدد من الدراسات التي أجريت في الدانمرك، وهي مواقف كثيرا ما تصعب مكافحتها. وقالت إنه ربما كانت هنالك حاجة إلى تدابير تحوطية لتجنب ردة فعل قوية من جانب الذكور. وإنه كثيرا ما توجد معلومات خاطئة حتى في أوساط الناس ذوي الثقافة العالية، ولذلك يجب إتاحة المعلومات للأجيال الشابة.

١٢ - وذكرت أن الحكومة الدانمركية تعهدت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بتخصيص واحد بالمائة من ميزانيتها للتعاون الدولي ولا سيما في مجال التصدي للفقر وقضايا المرأة في البلدان النامية، وتساءلت إن كانت الحكومة قد شرعت في تنفيذ ذلك الالتزام.

١٣ - السيدة أكار: قالت إن المساواة على صعيد الواقع ليست كافية في العديد من المجالات ولا ترقى إلى المقاييس الرفيعة التي وضعتها الحكومة وذلك برغم الإنجازات الكبيرة التي حققتها الدانمرك في مجال المساواة القانونية بين الرجل والمرأة. وعلى سبيل المثال، فإن الموقف ليس باعثا على الرضاء من حيث فوارق الأجور، وعدد النساء في المناصب العليا التي تشمل صلاحية اتخاذ القرار، وفي مناصب السلك

الخارجي والمواقع العليا في العمل الأكاديمي والبحوث. وقالت أيضا إنها قلقة لعدم وجود تدابير خاصة بالنسبة للنساء المهاجرات واللاجئات اللواتي يعانين من العنف والإيذاء والمضايقة. ومع أن لأولئك النساء الحق، قانونا، في الاستفادة من خدمات مراكز الطوارئ، لا يستطعن في الغالب الاستفادة منها بسبب بعض الصعوبات كعدم التعليم أو الحواجز الثقافية واللغوية. وسألت إن كان سيجري تنفيذ أي برنامج أو اتخاذ أي تدابير لتصحيح ذلك الوضع.

١٤ - وذكرت أن مشكلة السياحة بدافع الجنس قد أثيرت في الدانمرك لأنه لم تفرض عقوبات محددة على الاتجار بالنساء ولا يعتبر جريمة خاصة. وأضافت أنه من المهم التشديد على المسؤولية الأخلاقية لكل الدول، ولا سيما الدول النامية، في عدم التغاضي عن أية ممارسة يمكن أن تقود إلى التمييز ضد النساء أو إساءة معاملتهن أو استغلالهن جنسيا بغض النظر عن جنسية المرأة المعنية. وقالت إن الأطفال والنساء الذين هاجروا من بلاد نامية معرضون أكثر من سواهم للإيذاء الجنسي. وبالنظر إلى حساسية الحكومة الدانمركية تجاه شواغل المرأة فإنها تأمل في أن تكون القضية محل نقاش عام ومن ثم موضع إجراءات من جانب الحكومة في المستقبل.

١٥ - السيدة بوستللو غارسيا ديل ريال: قالت إنه من بين التدابير الكثيرة التي اتخذتها الحكومة الدانمركية لتنفيذ الاتفاقية، شد انتباهها بشكل خاص القانون الذي يعطي حق اللجوء للأجانب الذين يعانون من التمييز بسبب نوع الجنس. ونظرا لعدم نشوء حالات من ذلك النوع حتى ذلك الحين يبدو من الضروري التوعية بذلك التشريع الجديد. وتساءلت ما إذا كانت الحكومة تنوي نشر تلك المعلومات عن طريق قنصلياتها. وبصدد الوحدة التي أنشأتها وزارة الخارجية لمعالجة المساواة بين الجنسين في سياسة الدانمرك الخارجية، ولا سيما في التعاون الإنمائي وبرامج المساعدات، وتساءلت إن كان تنفيذ الاتفاقية يعد واحدا من أهداف ذلك التعاون الإنمائي.

١٦ - وقالت إنها إذ تلاحظ أن الدانمرك أحرزت في القطاع الخاص تقدما أقل بكثير مما أحرزته في القطاع العام، تأمل أن تنفذ الحكومة سياسات ترمي إلى تصحيح ذلك الوضع وأن يتضمن تقرير الدانمرك الدوري القادم معلومات تفصيلية عن الموضوع. وتساءلت أي وزارات الحكومة الدانمركية ليس فيها لجان للمساواة ولأي سبب. وسألت أيضا عن الوزارات ترأسها نساء، وسألت بوجه خاص إن كان توزيع الوزيرات يعكس فصلا على أساس نوع الجنس بين المجالات المختلفة المشمولة مثلما هو حادث في بلدان أخرى. وبشأن فوارق الأجور، سألت عن نشاط نقابات العمال لعلاج ذلك الوضع وموقفها من قضية المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية في القيمة وطلبت أيضا معلومات عن موقف نقابات العمال النسائية في ذلك الصدد.

١٧ - وفيما يتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين سألت إن كانت الدانمرك قد شرعت في إجراءات لإدراج العمل دون أجر من جانب كل من الرجال والنساء في حساباتها الوطنية. ونظرا لأن الأرقام المقدمة عن العمل بدوام جزئي تعكس مساهمات المرأة فقط، فقد سألت عن الأرقام النظيرة المتعلقة بمساهمة الرجال وهل هي في ازدياد. وفي مجال الصحة الإنجابية طلبت معلومات بشأن استعمال أقراص RU-486 في

الدانمرك. كما طلبت تفاصيل عن النظام المتبع في تبني الأطفال. وأعربت عن أملها في أن يتضمن تقرير الدانمرك الدوري القادم معلومات عن تنفيذ تدابير جديدة وفقا لمنهاج بيجين ولا سيما في مجالات وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار وإلى المساواة الحقيقية في مجال التوظيف، بما في ذلك قضايا الأجر المتساوي ومرونة ساعات العمل وإمكانية العمل من المنزل.

١٨ - السيدة لين شانغرين: قالت إنها تقدر إقرار الدانمرك، في الفقرتين ٦ و ٣٧ من تقريرها (CEDAW/C/DEN/3) بأن المصادقة على الاتفاقية تعني أن المواقف في المجالات العامة والخاصة يجب أن تتغير وأن التوفيق بين حياة العمل والحياة العائلية يجب أن تكون له الأولوية لأن الأمومة وظيفة اجتماعية وللرجال والنساء مسؤولية مشتركة في تربية الأطفال. ومن ثم طلبت مزيدا من المعلومات عن الطريقة التي تم بها تناول تلك المبادئ لأن التقرير لم يفض في الحديث عنها. وفيما يختص باحتمال إلغاء الحصص المخصصة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، تساءلت عن كيفية تجاوب الشعب الدانمركي عامة والنساء خاصة مع الاحتمال المذكور وما إذا كان مثل رد الفعل القوي هذا يمكن أن يكون اتجاها عاما في جميع بلدان الشمال.

١٩ - السيدة فيرير: سألت ما إذا كانت القيادات السياسية النسوية قد بذلت أي جهود محددة للتوعية بالقضايا ذات الصلة بنوع الجنس وما إذا كانت النساء في مواقع السلطة تبدين التعاطف مع مشاكل ومصالح واحتياجات النساء عامة في جميع أنحاء البلد أم أنهن يظهرن ميلا لتبني المواقف التقليدية للذكور. وتساءلت إذا كانت النساء المشاركات في الحكومة وكذلك القيادات النسوية في مجالات الصحة والتعليم قد استعملن نفوذهن للتوعية بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس. وسألت أيضا إن كانت هناك لجنة برلمانية مكلفة على وجه التحديد بعلاج ذلك النوع من القضايا.

٢٠ - السيدة أودراغو: قالت إن الوفد الدانمركي ذكر أن الكثير من الزيجات كانت قصيرة العمر، وسألت إن كانت هناك جهود تُبذل لإعداد الشباب للزواج بإجراء المناقشات عن أدوار ومسؤوليات الزوجين في سياق التثقيف بالحياة العائلية. وطلبت توضيحا للإشارة إلى أن بعض الوزارات الحكومية ليس فيها هياكل رسمية لمعالجة قضايا مساواة المرأة. وفيما يتعلق بالبغاء، سألت إن كانت قد أجريت دراسة محددة لتأكيد ما يتردد من أن معظم المومسات في الدانمرك من الأجنبيات، إذ أنه من الممكن أن تكون هناك دعارة سرية في الدانمرك. وقالت إنها مهتمة بسياسة الدانمرك المبتكرة في مجال الإجازات الوالدية التي تمثل أنموذجا للبلدان الأخرى، وطلبت مزيدا من المعلومات عن تنفيذها نظرا لما تردد من أن الرجال نادرا ما يستفيدون من حقهم في الإجازة الوالدية.

٢١ - السيدة أويج: قالت إنه، برغم أن القوة السياسية مشتركة بين الرجال والنساء في الدانمرك لدرجة تمثل نموذجا للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، فإن القوة الاقتصادية ليست مشتركة بنفس القدر. ونظرا لما أضفت العولمة الاقتصادية من أهمية على المؤسسات المالية فإنها تسأل كم من النساء يشغلن مناصب صنع القرار في الوزارات ذات الصلة وفي البنوك والمؤسسات. وقالت إنه ليس محتملا أن يتحسن تمثيل النساء في القطاع الخاص بنفس الدرجة إذا حكمنا من تجربة القطاع العام حيث تشغل بضع نساء

فحسب مناصب تحمل معها سلطة صنع القرار. وبناء على ذلك يصبح ضروريا تنفيذ سياسات حكومية لتمكين المرأة في المجال الاقتصادي. وبعد أن لاحظت أن المنظمات غير الحكومية تناولت القضايا السياسية في تعليقاتها الواردة في تقرير الدانمرك، سألت إن كانت قد أنشئت منظمات مماثلة لتناول وضع المرأة الاقتصادي. وأعربت عن أسفها لعدم وجود عقوبات محددة للعنف الموجه ضد المرأة بسبب جنسها، بيد أنه سرها أن تلاحظ أن الحكومة تتخذ تدابير للتغلب على تردد الرجال في الاستفادة من العطلة الوالدية وأنها أدركت الترابط بين الأدوار الجديدة للرجال والنساء في العائلة والتنمية الاقتصادية في الدانمرك.

٢٢ - السيدة جافات دي ديوس: أشادت بالحكومة لتقريرها المفصل الذي تم إعداده وفقا للمبادئ التوجيهية للجنة وأشادت بردودها الوافية على أسئلة اللجنة مما عكس التقدم الحقيقي المحرز في مجال المساواة. وقالت إنها تغدو ممتنة إذا أتيحت معلومات إضافية عن المدخلات التي وفرتها المنظمات غير الحكومية وكيف نسقت جهودها مع جهود الحكومة. وقالت إنه ينبغي توفير تفاصيل عن الضمانات الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان وللمساواة وعدم التمييز. ولفتت الانتباه إلى إسهام الحكومة كقائدة في الدعوة لحقوق الإنسان والتثقيف والآليات المؤسسية التي دعمت مساواة المرأة، مثل مجلس المركز المتساوي للجنسين والتدابير الخاصة المؤقتة ولجان ومستشاري المساواة. وقالت إنها تتفق مع السيدة شوب - شيلنج في أن هناك حاجة إلى تمكين اللجان إذا أريد لها أن تنجز أهدافها.

٢٣ - وقالت أيضا إن الحكومة ينبغي أن تكون أكثر تحديدا في الفقه القانوني المتصل بحقوق المرأة. وسيكون مفيدا معرفة إن كانت السياسات التي تستهدف ارتقاء المرأة في الجهاز القضائي معترف بها لدى المحاكم وهل يستعان بها في قضايا محددة.

٢٤ - وذكرت أن الحكومة تستحق التقدير لنهجها الوقائي بالنسبة إلى العنف الموجه ضد المرأة، وهو النهج القائم على التثقيف والإعلام. ومع ذلك، فإنه يصعب فهم تزايد أعداد النساء اللواتي يلجأن إلى مراكز الطوارئ بينما تدل بيانات الأبحاث على تناقص العنف ولا سيما حالات الاغتصاب والسفاح بالمحارم. وإزاء ذلك ينبغي أن تنظر الحكومة في احتمال أن تكون الأبحاث غير سليمة. ثم قالت إن مبادرة تزويد ضحايا الإيذاء الجنسي بالمساعدات الطبية والنفسية المجانية تستحق الثناء رغم كل شيء. وأضافت أنه ينبغي اتخاذ تدابير لدعم تثقيف الفتيات والفتيان والجمهور العام والمجموعات الاستراتيجية كالقضاة والشرطة والسياسيين، في قضية العنف الموجه ضد المرأة. وقالت إن فرضية تراجع العنف يجب أن تُستعرض تحت أضواء ناقدة.

٢٥ - وفيما يختص بالمادة ٥ من الاتفاقية، قالت إن الحكومة أظهرت اهتماما يستحق الإشادة فيما يتعلق بحقوق النساء النازحات والمهاجرات إذ كفلت حقهن في المساعدة الاجتماعية والفوائد الصحية ومعاملتهن على قدم المساواة. وفي ذلك الصدد يجب على الحكومة أن تقرر إن كانت النساء المهاجرات اللواتي يعتمدن اقتصاديا على أزواجهن، يُتسترن على حوادث سوء المعاملة الجسدية والجنسية.

٢٦ - وقالت أيضا إن الاتجار في النساء والبغاء مدعاة للقلق، وإن مجموعات الجريمة المنظمة قد تقوم بذلك الاتجار في كل أنحاء أوروبا. وإن التكنولوجيات الحديثة كالشبكة الدولية (الإنترنت) ساعدت على الأشكال السرية للبغاء، وعلى الحكومة أن تدرس تلك القضية بعناية.

٢٧ - وقالت إن ما ذكرته ممثلة الدانمرك عن مجالين آخرين يثير شواغل خاصة. فأولا هنالك شواهد على أن بعض تكنولوجيات الإنجاب الحديثة كالإخصاب الأنبوبي والتبرع بالبويضات عدوانية ومضرة جدا بصحة المرأة. وقالت إنه ليس واضحا كيف تعمل تلك الإجراءات على تمكين المرأة وما هو تأثيرها إذا أقبلت على استخدامها أعداد كبيرة من النساء.

٢٨ - وثانيا هنالك نسبة عالية من الشراكات القائمة خارج رباط الزوجية. وقالت إن على الحكومة أن توضح إن كانت قد أجريت أية دراسة عن تأثير تلك الشراكات على وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي.

٢٩ - وأردفت إن الحكومة ما زالت تواجه عقبات كبيرة في سعيها لتمكين المرأة، إذ يستمر عدم المساواة في الحلبة السياسية وفي الإدارة وفي هيئات صنع القرار الرئيسية وفي المواقف الخاصة. ولا زالت المرأة مسؤولة بشكل رئيسي عن رعاية الأطفال، ولم يطلب الإجازة الوالدية سوى ٨,٦ بالمائة من الآباء. وأضافت أن التجربة الدانمركية، وهي نموذج يحتذى لكثير من البلدان، أوضحت أن طريق المرأة إلى التمكين ليس معبدا.

٣٠ - السيدة شوب - شيلنج: قالت إنه من الخطأ الاعتقاد بأن التعليم يحل كل المشاكل وذلك رغم الإنجازات الفريدة التي حققها البلد مقدم التقرير في مجال تعليم النساء والفتيات. وفي الدول المتقدمة النمو، حيث يعتبر التعليم مفتاحا للنجاح، تزيد أعداد الفتيات والنساء في مستويات معينة من التعليم عن أعداد الفتيان والرجال ومع ذلك يكون عدد النساء العاطلات عن العمل أكبر. وذكرت أنه من الضروري النظر فيما إذا كانت المرأة تتلقى التدريب الذي تحتاج إليه للحصول على الوظائف في القرن الحادي والعشرين. واقترحت أن توفر الحكومة في تقريرها القادم تفاصيل أوفى عن جهودها في ذلك الصدد.

٣١ - وبشأن ما جاء في الفقرة ٧٣ من التقرير عن اختلاف اهتمامات البنين والبنات، قالت إنه جرى قدر كبير من النقاش في السنوات الأخيرة عما إذا كان الأداء الأكاديمي للفتيات سيتحسن لو تلقين تعليمهن بعيدا عن الفتيان في سنوات المراهقة الباكرة. وقالت إن على الحكومة أن توضح إن كانت قد فكرت بإجراء تجارب عملية في ذلك المجال.

٣٢ - ولاحظت برضاء أن تعليم الدراسات النسائية يتكون حاليا من مقررات دراسية تحمل ساعات دراسية معتمدة تفضي إلى الحصول على درجة علمية. وقالت إن للمرأة حقا في ماضيها وإن دراسات المرأة تتحدى النظريات التي يسيطر عليها الرجال في مجال العلوم الاجتماعية. وفي ذلك السياق فإن مقررات المدرسة الثانوية عن نوع الجنس والثقافة يجب أن تكون إلزامية وليست اختيارية. وبالنظر إلى عدد النساء في المناصب الأكاديمية فإنه من المثير للاهتمام معرفة إن كانت الحكومة تفكر بإدخال إجراءات من قبل

العمل الإيجابي لصالح المرأة مثل تخصيص نسبة من منح البحث للنساء بما في ذلك النساء الأكبر سنا الراغبات في العودة إلى المجال الأكاديمي. وأردفت أن ذلك النوع من البرامج قد تم تنفيذه بنجاح في بلدها، ألمانيا.

٣٣ - وقالت إن عدد النساء المنخفض في مناصب صنع القرار في القطاع الخاص يدعو للقلق. وفي ذلك الصدد، قالت إن حكومة بلجيكا نجحت في إقناع القطاع الخاص بتبني خطط العمل الإيجابي بصورة طوعية. وأردفت أن على الحكومة في تقريرها القادم أن تعطي مزيدا من التفاصيل عن جهودها في ذلك الصدد.

٣٤ - وذكرت أن دور النقابات يحتاج إلى توضيح فيما يتعلق بكفالة الأجر المتساوي عن الأعمال المتساوية القيمة. وسيكون مفيدا تقديم شرح أوفى لنتائج مشروع دول الشمال للأجر المتساوي.

٣٥ - ينبغي للدول التي تقدم تقارير أن تكون أكثر تحديدا فيما يتعلق بالنساء المعوقات، وخاصة في مجالات التعليم والعمالة والعمل الإيجابي.

٣٦ - وقالت أخيرا إنه من الصعب فهم عدم اتخاذ إجراء بشأن الوزارات الثلاث التي عجزت عن تكوين لجان للمساواة وأن على الحكومة أن تستجمع إرادتها السياسية لكفالة التزام جميع كيانات القطاع العام بخطة العمل الوطنية.

٣٧ - الرئيسة: قالت إن اللجنة تقدر التزام الحكومة الدانمركية بحقوق المرأة، وإن الدانمرك قد استهلت إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين في المجالات العامة والخاصة قبل بدء سريان الاتفاقية بوقت طويل. ولاحظت برضاء أن غالبية أعضاء البرلمان الدانمركي قد أيدت الحقوق الإنجابية وأن الحكومة، على سبيل المتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قد أدخلت مساواة الجنسين في مختلف المجالات. وفي الوقت نفسه أعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء المشاكل التي ما زالت قائمة في مجالات تقليدية معينة، مثل عدم وجود تشريع محدد يمنع العنف الموجه ضد المرأة، والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والبغاء وعدد النساء المحدود في مواقع القيادة الإدارية في القطاع الخاص والقولبة الجنسية. وقالت إنه يؤمل أن تتمكن الحكومة، بحلول موعد تقريرها التالي، من تقديم معلومات محددة عن إجراءات العمل الإيجابي المتخذة للتصدي لتلك وغيرها من القضايا.

٣٨ - السيدة غالامبا (الدانمرك): في ردها على الأسئلة المطروحة، شكرت أعضاء اللجنة لمدخلاتهم القيمة وقالت إن هنالك ردة فعل قوية ضد العمل الإيجابي في بلادها رغم أنه من الصعب تحديد أسباب ذلك، وعلى وجه الخصوص معارضة الكثير من الشباب من الجنسين للعمل الإيجابي لاعتقادهم أن المساواة بين الرجال والنساء قائمة بالفعل. وأضافت أن القضية تحتاج إلى مزيد من الفحص.

٣٩ - وقالت إن عدم وجود تشريع محدد لمنع العنف ناشئ عن الرأي التقليدي القائل بأن العنف هو العنف سواء كان موجها ضد النساء أو الرجال. بيد أن القضية سيجري استعراضها من جانب مجلس المركز المتساوي للجنسين.

٤٠ - وذكرت أن الوزارات التي لم تنشئ لجانا للمساواة هي وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية ووزارة العدل. ومع ذلك فإن وزيرة الشؤون الاقتصادية إمرأة وإن النساء قد ارتقين في مناصب وزارة العدل حتى في غياب لجنة من ذلك النوع.

٤١ - الرئيسة: أعلنت أن اللجنة قد فرغت من النظر في التقرير الدوري الثالث للدانمرك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥